نزيف افلاس الشركات السعودية يتسارع و375 حالة إفلاس جديدة



وتشير الأرقام الموثقة إلى استمرار نزيف المؤسسات والشركات الاقتصادية حيث بلغ إجمالي الشركات التي دخلت نفق الإفلاس أو التعثر خلال النصف الأول من عام 2026 نحو 375 شركة، مما يعكس حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي وفشل النظام في حماية أصحاب الأعمال المحليين أمام الضغوط المتراكمة.

وتوزعت حالات الإفلاس خلال الأشهر الستة الأولى من هذا العام بشكل تصاعدي وخطير، حيث سجل شهر يناير 72 شركة، وفبراير 48 شركة، وفي مارس وأبريل 55 شركة في كل منهما، ثم سجل في مايو 63 شركة، وصولا إلى 64 شركة ومؤسسة متعثرة في يونيو.

وشملت قائمة التصفية لشهر يونيو كيانات كبرى ومتنوعة تعمل في قطاعات حيوية مثل الطيران، الإنشاءات، الخدمات الطبية، والصناعة، وتوزعت على المدن الرئيسية كالرياض وجدة والدمام وبريدة، ومن أبرزها شركات معروفة مثل شركة الرؤية القصوى للطيران، وشركة الإنشاءات والتقنية العربية، وشركة أدمة للخدمات الصحية، وشركة يوسف محمد عبدالوهاب ناغي المتحدة، وفندق الحمرا جولدن توليب بالدمام، بالإضافة إلى عشرات المؤسسات التجارية والخدمية الأخرى التي تهاوت تحت وطأة الركود والالتزامات المالية.

هذا التصاعد المستمر في تهاوي الشركات يضع علامات استفهام كبرى حول الجدوى الاقتصادية للسياسات المالية الحالية، ويثبت التناقض الصارخ بين وعود الانفتاح والدعم التي تروج لها خطط "رؤية 2030" المزعومة، وبين الواقع الإجرائي والجبائي المتشدد الذي يخنق الشركات المحلية ويدفعها نحو الإغلاق، محولا السوق إلى بيئة طاردة للاستثمار.